

العبادي ومهمات المرحلة

لاشك فيه إن إجراءات السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي ، كانت تحمل الجرة في الاستجابة لبعض مطالب الشارع العراقي ، وبعضها كشف الخلل الكبير التراكم في الوزارات ومجالس المحافظات ، خلال مقصود وأخر يدخل في خانة التراخي والامهال ، وثالث يؤكد مدى خطورة تشكيل السلطة على قواعد المحاصصات المذهبية والعرقية الذي وصل للحلقات الدنيا في هيكلية الدولة ، أما الرابع فأكد إن الكيانات والأحزاب السياسية التي ادارت السلطة هي اثانئة ذاتية اخذت من الدولة مالا يحق لها ، ووزعت على الناس القهر والضميم والحسرة .

بالتأكيد التركيبة ثقيلة والمطالب الشعبية كبيرة واسعة ومحقة ، في ظل هذه الأوضاع ، ونتيجة لضعف ادارات المؤسسات ، والبعض منهم في (الوجه مرآة وفي الكفة سلاية) كما يقول المثل الشعبي ، فماهو المطلوب من السيد العبادي وفريق عمله ، فهو قد حصل على تفويض شعبي يطالب بالضرب لكل التهاين وفي كل المواقع وفي كل الاماكن ، وتحقيق لمطالب الجماهير في الكهرواء والمياه والصحة والعمل والبنى التحتية ، ويعتقد إن هناك العديد من الشركات المعتمدة في العالم مستعدة لتنفيذ المشاريع الانية والوسيطية والاستراتيجية بالدفع الاجل وبالمقايضة النفط مقابل المشاريع . إن السلطة إذا لم تكن قوية في اجراءاتها وصارمة في تنفيذ قراراتها وحازمة في الحساب ، فهي بالتأكيد تقع اسيرة المافيات الصغيرة والكبيرة ، ومحاطة بالعيارين الذين يحاولون الالتفاف على أي خطوة ايجابية ، وفي ظل ما اجتته سياسات المحاصصة هناك العديد من هذه المجموعات ، فلابد في هذه الحالة أن يكون القائد في موقع مسؤوليته ومكانه أن يتخذ الاجراءات التي تحمي القرارات . الشعب ليس بمقدوره السكوت ، ولايقبل انصاف الحلول والوعود ، هو بحاجة الى اجراءات عملية ، والشعب حساب ليس وزير الكهرواء وحده المقصر بل الحلقات الاخرى التي لها اتصال مباشر في سلسلة العمل ، فقد طرد سابقا وزير الكهرواء ، وحيد فمادما جرى فقد ظلت الحالة على ما هو عليه ، والامر ايضا يتعلق بمجالس المحافظات هي ايضا بحاجة الى اجراءات مركزية تكشف الخلل وتحاسب المفسدين ، لكي ترى الناس انه لاوهارة في التلاعب بالمال العام ومصالح وحقوق المواطنين ، فليس من المعقول في سنة واحدة عضو مجلس المحافظة يحقق ايرادات في العقارات والبيوت والأراضي . لقد حددت جماهير الشعب والمرجعية موقفها في الحصول لسلطة المحاصصة ، ولا رضا لأي شكل من الاشكال المحاصصات في المستقبل ، فكل الناس تريد سلطة وطنية يديرها رئيس الوزراء ويختار وزراءه من الكفاءات واصحاب الخبرة لكي يحاسب ويتحاسب بدون وضع التفسير على الآخرين . لقد دفع الشعب العراقي وحده الثمن في دولة تم زخرها واضعافها ، ومؤسسات لم تقدم عملها ، وفي المعارك كان الشعب وحده يدفع الدم ، في حين كان المستفيدون وحدهم يسبون اماكن تواجدهم بالحراس والاسمنت ، لذلك لايمكن السماح لمثل هذه التجربة المدمية والمرحلة الاستمرارية ، بالتأكيد لايمكن القبول بها ، فالجماهير التي حددت مسارات توجهاتها ، وبينت حالة الالتفاف بينها وبين سلطات المحاصصات المدمية والعرقية فهي الاقدر وحدها على جزئها في اماكن تواجدها وفرضها . في الاسابيع الماضي حدد تيار الحكمة وجهته من السلطة وطالب بسلطة وطنية كئونة ومنتجة وعبرية عن ارادة الجماهير ، نامل أن تبادر فعلياً بالتكثلات والتيارات والانحاز الاخرى ، لكي يتم انتاج حكومة وطنية بصلاحيات كاملة بالقر وبت . لم يعد خافياً ، حقيقة الانفصال العمودي بين الجماهير المطالبة بحقوقها ، وبين السلطة القائمة، انفصال يحتم على كل الحصصين لهذا البلد ، بضرورة تغيير نمطية السلطة وطبيعة مركزاتها الطائفية السياسية والمذهبية ، لكي يتم اعادة بناء الدولة على اسس وطنية ، وهذا الامر يحتاج الى الية التغيير في كثير من الفاصل التي تمكنك عليها المشاريع الحصرية ، والانتقال جذبية الى المشاريع السياسية والبرامج الاقتصادية والبنوية لكي يشعر المواطن بيوادر التغيير والاستجابة لمطالب الجماهير . الحزب القائم بين مختلف الكتل لايبشر بان هناك انتقالاً وطنياً ، بل كل مايجري حسب مامكتشف وعلمن هو الكمي بين تلك الكيانات اللاتفاق على سبيلة لتأخرج في محتواها وصيغها عن تلك التي جرت في المراحل السابقة .

وبالتأكيد مثل هذه التوجهات لاترهد الهوة الشاسعة بين الجماهير والنظام ، وإنما مستزيد من اتساع الصراع بين الطرفين ، فلا يبق احد بان حقوق المواطنين وبمآه الدولة يمكنهما ان يتحققا في ظل هذه التركيبة التي فطنت على مدى (16) عاما . الشعب لايتاحتج الى وعود وإنما الى اجراءات عمل فعلية للاستجابة لمطالب الجماهير الثائرة ، وهذا يحتم اولا اقصاء ومحاسبة الفاسدين الذين موقعه وثانياً الكشف عن كل المهملين والمتلاعبين بمصالح الناس . نحن لسنا بحاجة الى (مطيرجة) في السلطة ومجالس المحافظات ، وإنما بحاجة الى رجال دولة وعمل ، وهذا الامر يتطلب من رئاسة الوزراء الخروج من دائرة الفراضي، الى الفعل الميداني ، فالعركة هي شبيهة بالمعركة مع الارهاب ، والشعب مستعد للضحي مع اصحاب القرارات الشجاعة التي حيث انتصار الوطنيين على الحوصصية والمذهبية .

الوزارة انجزت 92بالمائة من مشروع معالجة المياه الثقيلة الذي يكتمل قضاء الحرج بالكامل بواقع 170الف نسمة من ابناء القضاء مع الاخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة لغاية عام 2035 مشيراً الى ان المشروع يعمل بطاقة تصميمية 74000متر مكعب باليوم.

وأوضح ان (المشروع يقع شمال غرب محافظة كربلاء على مساحة ارض 100أونوم وله دور كبير في تحسين الواقع الخدمي للمحافظة عموماً وللقضاء خصوصاً كما يساهم مساهمة فاعلة في تقليل التلوث البيئي بالإضافة الى توفير المياه الصالحة للسقي الزراعي وتوفير الاسمدة العضوية).

مراحل معالجة
وبين ان (المشروع يتخضم ثلاث مراحل لمعالجة المياه الثقيلة وهي المعالجة الفيزيائية والمعالجة الكيماوية والمعالجة البيولوجية . مبيناً ان المديرية العامة للمجاري حريصة على اطلاق الاموال اللازمة لغرض اكتمال المشروع وتشغيله وانجازته لتحقيق الاستفادة الفعلية من انشائه من خلال المتابعة والمباشرة مع الجهات المعنية وازارة التخطيط والامانة العامة للمجلس (الوزراء).

ويارتفع 85م واصف المركز الاعلامي إن العمل توقف سابقاً بسبب وجود تعديلات في المخطبات والحسابات المقدمة من المختب الاستشاري التركي المتكلف لاعاد كشف اعمار الجسر نتيجة اعتماده على معطيات غير دقيقة لم يكن بإمكانهم الحصول عليها بشكل صحيح الا بعد رفع الانقاض وازالة الاجزاء المتضررة من الجسر. - واشارة الى ان (الوزارة ومن خلال ملاكاتها في مديريةية طرق وجسور محافظة نينوى كانت متواصلة في تنفيذ اعمالها اثناء فترة التوقف عبر اجراء تحضيرات ضرورية واعمال غير منظورة يتم انجازها خارج الموقع ومنها تهيئة القوالب للاعمدة التي تصنع خارج البلد وتهيئة الروافد التي تمثل نسبة كبيرة من العمل وتجهيز مواد اخرى للمشروع تعويضاً عن التأخير والالتزام بموعد انجاز المشروع وفق المواصفات الفنية المطلوبة والتوقيتات المحددة له).

كما أعلنت الوزارة عن تحقيق نسب انجاز متقدمة في مشروع تجهيز وتنفيذ محطة معالجة المياه الثقيلة لقضاء الحرج في محافظة كربلاء المقدسة، وذكر البيان ان (المديرية العامة للمجاري احدى تشكيلات

القيسي : السماح بالإستيراد المقنن لعدد من المحاصيل بحث أهمية زراعة الذرة الصفراء في بادية المثنى



ورشة : جانب من ورشة عمل اقامتها وزارة الزراعة

الشعبة، مدير ناحية المامون، رئيس الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية في قاطع الكرخ، عضو المجلس المحلي لمنطقة هور رجب، بالإضافة إلى ممثل عن دائرة الكهرواء في المنطقة، وعضو المجلس المركزي لمرصد التجاوزات الحاصلة على الأراضي الزراعية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين

اجتماع لجنة

وفي ذي قار تراسس الشائب الاول عادل الدخيلي اجتماع اللجنة الزراعية في مبنى ديوان المحافظة بحضور رؤساء الوحدات الادارية ومستشار المحافظ لشؤون الزراعة ومدير المواز المائية والزراعة ويمثل عن الدوائر الخدمية وعدد من شيوخ وجهاء عشائر المناطق الشمالية والجنوبية مؤكدا

وبالكعبات المطلوبة لضمان نجاح الحملة والحد من انتشار القوارض بكافة انواعها. وقال بيان تلقته (الزمان) امس ان (هذه الحملة تنفذ بصورة سنوية وحسب ظهور الآفة، وقد شملت عدد كبير من الفلاحين المستفيدين من المكافحة، بعد اعطائهم التعليمات والارشادات اللازمة من خلال الدوات الارشادية والمشاهدات الحقلية). واجرت وحدة القوابة في شعبة زراعة ابي الحمد في مديريةية زراعة بغداد الكرخ، حملة لمكافحة القوارض في الحقول والبساتين ضمن نطاق عمل الشعبة للحد من انتشار القوارض والافات الزراعية التي تصيب الحقول الزراعية . في المقابل اجرت شعبة زراعة بغداد الكرخ اجتماعاً ضم مدير

الإعمار ينجز مشروع تأهيل أبنية ناقلات النفط في البصرة

شركة سعد سبق ان انجزت عدة مشاريع لصالح وزارة النفط، كمشروع تنفيذ الوحدة الفالفة لتحسين البنزين الذي ادخل الخدمة الفعالية في عام 2014 ومشروع الاعمال المدنية لوحدةاللزمره ومشروع خزانات الـ .LPG.

بإعادة تأهيل أبنية مقر الشركة العامة لناقلات النفط . حيث يقضمن العمل في المشروع تأهيل أربع ابنية وهي بناية الإدارة العامة ، وبناية الأقسام الإدارية والمالية، وبناية الملاحين، وقاعة الاجتماعات الرسمية سعة 20مقعد مزودة بشاشة ومنصة تذكية). يذكر ان

تشكيلات الوزارة انجزت مشروع تأهيل ابنية الشركة العامة لناقلات النفط بقيمة 836.302.500 دينار وبلغت عقد قيمته التعاقدية 17.892.500دينار). وتابع ان (الاعمال تتضمن تنفيذ جملة من الأعمال الإنشائية والمعمارية والكهربائية والميكانيكية الخاصة



نقطه : عمال شركة ناقلات النفط يراولون اعمالهم

ذي قار تنتظر شمول 60 ألف مستحق بروتاب الرعاية العمل يبحث مع محافظة بغداد دعم النساء فاقدرات المعيل

العمل يبحث مع محافظة بغداد دعم النساء فاقدرات المعيل

في وزارة العمل سوقا خبيرا لعرض منتجات عدد من منظمات المجتمع المدني الإنسانية ويعود ريعه إلى يتأسي الحشد الشعبي واستمر يومي الاثنين والثلاثاء 7 - 6 من اب الجاري على ارض المركز العراقي - الكوري.

وذكر المتحدث باسم هيئة الحماية الاجتماعية عمار منعم إن (افتتاح السوق الخيري تم بالتعاون والتنسيق مع قسم الخدمات الاجتماعية لدائرة المرأة مع منظمات

داش الزهابي لغرض تسهيل تنفيذ معاملات الشمول بشكل افضل وكذلك بعد التحرير اولت الدائرة اهتماماً كبيراً بالاقسام المحررة وسهلت مراجعة المواطنين).

تقديم دعم

من جهته أكد العضاض استعداد مجلس المحافظة لتقديم الدعم المناسب للدائرة من خلال تشكيل لجان للمتابعة مع الدائرة ومناقشة النقاط المهمة ذات العلاقة في دعم

حشد شعبي

وافتحت دائرة الحماية الاجتماعية

سوق خيري
يذكر ان السوق الخيري هو الثاني الذي تقميه الدائرة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني).

ينتظر مدير دائرة شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ذي قار شمول 60الف مستحق لإعانات الشبكة لكلا الجنسين من الذين تم اكمال جمع اجراءات شمولهم منذ عام 2016وقال مدير الدائرة نوفل عبد الحميد في تصريح صحفي امس إن (هناك بوابر ايجابية بشمول هذا العدد في ظل انفراج الأزمة المالية وفرق اطلاق التخصيصات المالية). ولفت الى ان (عدد المشمولين حالياً ممن يتقاضون رواتب الشبكة بواقع 85الف مستفيد منهم 54الف من شريحة الرجال و 31 الف من شريحة النساء).

واوضح ان (الدائرة كانت قد اكملت معاملات شمول 80 الف مستحق في عام 2016 تم شمول 20 الف منهم مؤخرًا ضمن العدد السابق فيما ينتظر 60 الفا الاخرين شمولهم بإعانات الشبكة).

مجلس المحافظة لتقديم الدعم المناسب للدائرة من خلال تشكيل لجان للمتابعة مع الدائرة ومناقشة النقاط المهمة ذات العلاقة في دعم



لقاء: مدير عام دائرة الاجتماعية خلال لقائها برئيس مجلس محافظة بغداد



جاسم مراد هلستكي

هل هناك شيء يستحق أن نكتب عنه؟

ليس بمستغرب أن يراودني سؤالاً يعينه كلما هممت بالكتابة: "ماذا أكتب هذا الاسوع؟ ما عنوان مقالتي؟"، ولطالما فكرت بجلسات للعصف الذهني أشدح في قلمي ليبحث ويدون ما هو جدير بالتدوين والكتابة، على الأقل بالنسبة لي.

لكن "السؤال" الذي خطر ببالي وداهم فكري هذه المرة، فاصنابي وتركتي معترفة، عاجزة القلب:

لماذا أكتب؟ وعن أي شيء؟

عن الكهرواء، تلك المشكلة التي أضحت مستعصية ومصدراً للمفات الفساد والسرقة ومصدراً لتعذيب المواطن لاسيما في شهري تموز واب، بل سبباً لسقوط شهداء ومطاهرين في البصرة لمطالبتهم بتغيير هذا الوضع المزري؟

أم أكتب عن شحة المياه والهدر فيه؟ وعدم اتخاذ الجهات المعنية إجراءات فعالة بحلول جوهرية لهذه المشكلة التي لو استمرت ستوقع حرباً داخلية؟ أم أقترح عليهم الحلول التي أعدها المختصون لمواجهة هذا التحدي كعلاج الفائق من المياه بتبطين الأنهار؟

أم أتناول التلوث في الأنهار والجداول ومخاطره وسوء منظر شواطئه الذي يجعل حتى التنزه بعيد النظر بقراره خوفاً على جثته من الغفبات؟ أم ربما أختار محنة تزوير الانتخابات وحرق الصناديق في فضيحة عالمية لم يسبق لها مثيل لا في الدول المتقدمة ولا المتأخرة بل لا في دول العالم الثالث ولا العاشر؟

أو عن تشريع قوانين كل ما فيها هي غبن للمواطن، وباب جديد للمفسدين والمرشئين، كالدرجات الوظيفية ومنهجها للموظف المستحق، وعدم منحها له مع توافر الشروط المهودة سابقاً إلا بعد وجود درجة شاغر؟!!

وهذا يعني أننا سنجد موظفاً أكلت عليه السنون وشربت، وهو في درجته الوظيفية نفسها منتظراً شيء اسمه "توفر درجة شاغرة"؛ في حين هذه الدرجات ستعزل وتمنع بسخاءً منقطع النظير للخاصية والخاصة وغيرهم بل ليس الدرجات فقط وإنما التعيينات والمناصب والسيارات بلا شرط الشاغر ولا داعر ولا عامر!

والسؤال الاهم لن نكتب؟

كنا فيما مضى إذا كتبنا حرفاً واحداً، فيه نقداً نقوم الدنيا ولا تقعد، ويتخذ إجراءات سريعة لحل معضلات ومشاكلنا. أما الآن فنكتب ونكتب، وأمام فخامة مصطلحات مثل: حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، لا أحد يسمع ولا أحد يستجيب بل لا أحد يهتم!

فانقع أسبها الكاتب بما تشاء، فتملك كَسْبَلُ الذي يُعَسِقُ بما لا يسمع!؟

كم كاتب اجتهد بمقالات تزخر بأرقام ودلائل دامغة لكنهم لا تثر شوية احد ولم تغير معادلة أو موازين؛ وكم كاتب سطر أحداثاً ووقائع لو نشرت في مكان آخر غير العراق لتسبب بسقوط حكومة أو استقالة وزراء، أو انتحار السياسيين... لكن هنا "حيث أمشي- بلا جدوى" وبيعي السؤال لمن نكتب؟!

ربما الجواب الوحيد الذي امامي الآن هو أننا نكتب من أجل ذاتنا وماكبنا للأحداث، ولو حاكمنا التاريخ يوماً ما فسنتقول لقد كتبنا لكن لم نجد أذناً صاغية!



زينب فخري بغداد